



الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

٢٤ ديسمبر ٢٠١٣

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٢١)

بمالة إلى اللجنة للإسكان
ويدرج جدول أعمال اللجنة لقارداً

سماحاً
بمالة إلى اللجنة
ويدرج جدول أعمال اللجنة
لقارداً

التاريخ : ٢٥ صفر ١٤٣٥ هـ

الموافق : ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ...

يسرني أن أقدم لكم التقرير الحادي والعشرون للجنة عن الاقتراح بقانون في شأن تأسيس شركات عقارية للإسكان .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس اللجنة

العضو / مبارك سالم الحريص

سماحاً



التقرير الحادي والعشرون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون في شأن تأسيس شركات عقارية للإسكان
المقدم من السيد العضو / د. أحمد مطيع العازمي

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراح بالقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٢ ، وذلك لبحثه ودراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعين بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٧ ، ٢٠١٣/١٢/١ حيث تبين لها أن الاقتراح بقانون المشار إليه يهدف - وعلى ما كشفت عنه مذكرته الإيضاحية - إلى تسهيل الحصول على المسكن الملائم في ظل عدم قدرة الدولة على تلبية الطلب المتنامي على السكن الخاص .

هذا وقد استعرضت اللجنة الاقتراح بقانون سالف الذكر ورأت أن فكرته جيدة وأنه جاء خالياً من شبهة عدم الدستورية إلا أنه من الناحية القانونية والواقعية يحتوي على بعض المثالب التي تتمثل في الآتي :

- أن الأداة المناسبة لمعالجة هذا الاقتراح هي اقتراح برغبة وليس اقتراح بقانون .

- هناك بعض السلبيات التي تعوق تنفيذ هذا الاقتراح بقانون ، إذ أنه يوجد تخوف من الشركات المساهمة في تنفيذ هذه المشاريع وهناك التجارب السابقة لذلك مشروع (بنك وربة ومحطة الزور) والموافقة عليه قد يؤدي إلى أنه سيكون مدعاة لتكسب البعض ومدعاة للمضاربة في ذات الوقت وكما حدث في المشروعين السابقين .